

فإن شاء المدة قال في الميسر يشق الاستدانة على
 المحض وفيه تردد ولا يشق على المدين باعذار الرجل المدين
 ولا اعتراضا ولا يمنع من الواقعة انتهى **الثاني** إذا
 بعد ضرب المدة احتسب المدة عليه وإن كان محض
 فإن انقضت المدة والمدين باق تبرص حتى ينقض
الرابع إذا انقضت المدة وهو محرم الزم بقية المدة
 وكذا لو انفق صايبا ولو واقع في الفقة وإن ولد
 في كل وطى محرم كالوطى في الحيض والصوم الواجب
الخامس إذا ظهر من الحيض الأمران ويوقف بعد انقضاء
 مدة الظهار فلو طلق فقد وفى الحق وإن لم يزل
 التكثير والوطى لأنه استقبحه من التبرص بالظهار
 وكان عليه كفارة الأيلاء **السادس** إذا لم يزل قال
 الشيخ لا يجنب عليه قلة الزه إلا لأن المنع بسبب
 الارتداد بسبب الأيلاء والوجه الاحتساب لذلك
 من الوطى بإزالة المنع المسئلة الثالثة إذا وطى في صدق
 التبرص لم يمتد الكفارة أجماعا ولو وطى بعد المدة فأ
 في الميسر الكفارة وفي الخلاف لم يمتد وهو الأنسب
السادس إذا وطى المولى بساها أو محبته أو اشتبهت عليه
 بغيرها من جلالته قال الشيخ بطاحم الأيلاء محرم

فإن ص

الأصالة

الضمانه وام يجب الكفارة لعدم الحنف **الثامن** إذا
 من الأصالة فأنكرت فالقول قوله مع ميمته لتعد
 البينة **الثاني** قال في الميسر المدة المصروفة بعد
 الزمان لم يمتد حين الأيلاء وفيه تردد **الثاني** الذي
 إذا ارتفع كان الحاكم بالخيار بين الحكم بينهما وبين
 زهها إلى أهل علمها **الثاني** فنة القادر عيسر الحنفية
 والقبيل وفنة العاجز أظهر العزم على الوطى مع
 القدرة ولو طلب الأهل مع القدرة أهمل ما حرم
 العادة بكونه خفة المالك والأكل إن كان
 جابها أو الرحمة إن كان تبعا **الثاني** إذا لم يزل
 فتمت زهها أو عقمها وتزوجها لم يعد الأيلاء وكذا
 ولو العبد من المحرم ثم أشترته واعتقته وتزوجها
الثاني إذا قال الأربع والله لا وطئتك لم يكن مؤلما
 في الحال وجاز له وطئ ثلاث منهن وسعيت التحريم
 في الرابعة ونيت الأيلاء ولها المرافعة ويضرب
 لها المدة ثم تقعه بعد المدة ولو ماتت واحدة قبل
 الوطى اعلنت البين لأن الحنف لا يتحقق الإجماع وطى الجميع
 وقد تعد في حرم البينة إذا حكم لوطئها وليس كذلك
 إذا طلق واحدة أو اثنين أو ثلاثا لأن حكم البينين

4